برامجها لاقناع الناس وتلبية تطلعاتهم... والوجه الاخر للتنظيم الاجتماعي الاشتراكي هو الديمقراطية، وهذه تستوعب المحتويات التقدمية للديمقراطية الليبرالية التي هي قفزة هائلة قياسا بالتاريخ ما قبل الرأسمالية، ولكن لتعيد صياغتها وتقدم مضامينها الأعمق والأكثر جذرية، وتحديدا المجالسية المنتخبة في كل مكان بوصفها السلطة الأعلى، فالمجلس المنتخب محليا من قبل الجماهير والتي تملك حق عزله هي القيادة المحلية، وهذا حال المجلس المنتخب في المدينة والمستشفى والمصنع...الخ، على غرار كومونة العمال في باريس عام ١٨٧١ بل وتطويرا لها، اي المجالسية والانتخاب المباشر الشعبي معا، يصاحب كل ذلك تجديد يكفل التواصل والديناميكية معا، مثلما يوجب الترشيح الحر داخل أجهزة الحزب والمنافسة الحرة بين قوائم الحزب والقوائم الاخرى.

والاشتراكية لا تنفي التعددية بل ان التعددية ضرورية، اذ بدون تناقض وجدل يعشش العفن ويشل ميكانيك التطور، اذا ما تذكرنا ان الجدل، اي التناقض، هو قانون طبيعي وهو جذر الحركة في الحياة.
والخطط التنموية على كل الصعد تصاغ من قبل الوحدات الانتاجية والمجتمعية ليصار الى استخلاص الاتجاهات الأساسية العامة كاطار تتحرك في اطاره مبادرة ومنافسة الوحدات والقطاعات المحلية، اي بطريقة ديمقراطية لكيما يتبنى الشعب هذه الخطط بوصفها خططه ومن صيغه ولخدمته بعيدا عن الطريقة الأوامرية، فضلا عن الاستناد للحساب الاقتصادي الذي يلزم كل وحدة بالربح كيلا تتراكم العجوزات – وكل منتج على العمل كيلا يتحول العبء على المجتمع وحسب قانون *"من كل حسب طاقته ولكل حسب عمله"* بدون استغلال المجتمع للفرد أو استغلال الفرد للمجتمع.. وباختصار على الاشتراكية ان تتقدم بمنظورها الديمقراطي وتكمله وتنضجه في غمرة الممارسة التاريخية.

والاشتراكية تعني الابداع، فهي في الأساس نظرية مبدعة أنتجتها البشرية، كما انها ممارسة تطبيقية مبدعة تجاوزت فيها البشرية المراحل السابقة، وابداعيتها لا حدود لها، وان كفت عن الابداع شاخت وماتت، وان كفت عن التجديد شاخت وماتت شأن الكثير من الافكار الرأسمالية والفلسفات التي سبقتها.. فقانون الحياة هو التطور، والذي لا يواكب التطور يتخلف وتتخطاه الحياة.. ومن البديهي والحال هذه ان تنجح الاشتراكية في انتاج أدب مبدع وعلم عسكري مبدع وعلوم عديدة متقدمة، ولكن ان تتوقف عند